قياس جوهر
الحياة الكريمة

البحث مستمر عن مقياس أفضل للرخاء إلى جانب إجمالي الناتج المحلي

دانييل بنجامين وكريستن كوبر وأوري هيفيتز ومايلز كيمبول

ينطوي إجمالي الناتج المحلي، الذي يقيس إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما، على بعض المساوئ عند استخدامه كمقياس لرفاهية المواطنين في بلد ما. فإذا طرحنا سؤالا على سبيل المثال عما إذا كان سكان الولايات المتحدة قد أصبحوا أفضل حالا عام ٢٠٢١ مقارنة بما قبل الجائحة، ستكون الإجابة نعم، إلى حد ما، قياسا بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. والسبب في ذلك أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المعدل لاستبعاد أثر التضخم) ارتفع من ٥٨٣٣٣ دولارا أمريكيا خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ إلى ٥٨٤٥٤ دولارا أمريكيا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١.

لكن الإجابة بنعم ربما تبدو زائفة للكثيرين. فالولايات المتحدة لا تبدو أفضل حالا، حيث شهدت موجة رابعة من الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ في أواخر عام ٢٠٢١ أدت إلى وفاة الآلاف، ويستمر تعليق الأنشطة في العديد من الشركات، فضلا عن الملايين الذين لا يزالون في صفوف العاطلين عن العمل. وتموج البلاد بالانقسامات الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من ذلك، لا يعكس إجمالي الناتج المحلي التكلفة البشرية الباهظة التي خلفتها الجائحة أو الاضطرابات الاجتماعية والوجدانية التي تعاني منها الأمة.

وانطلاقا من الإدراك بقصور مقياس إجمالي الناتج المحلي عن رصد العديد من جوانب الرفاهية، شهدنا عدة جهود لاستحداث مقاييس أخرى بغرض إعطاء صورة أشمل عن اهتمامات المواطنين. وليس المقصود التخلي عن استخدام إجمالي الناتج المحلي— أو إحلال مقياس آخر أحادي الجانب محله، مثل الآراء الفردية بشأن مدى الرضا عن الحياة، والتي تعكس، على غرار إجمالي الناتج المحلي، صورة جزئية فقط وبالتالي قد تكون مضللة. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى مقياس لرصد العديد من جوانب الرفاهية في الاقتصاد المعني كأداة مكملة لإجمالي الناتج المحلي. وتتناول دراسة Fleurbaey and Blanchet (2013) هذه الفكرة إلى جانب العديد من مقترحات ومبادرات «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» كما يُطلق عليها.

ويناقش هذا المقال مؤشر التنمية البشرية، وهو مقياس بديل للرفاهية كان لاستخدامه تأثير بالغ في الاقتصادات النامية. ونتناول لاحقا منهجنا المقترح لقياس مستوى الرفاهية الوطنية استنادا إلى الإجابات المجمعة للمواطنين عن مجموعة من المسوح التي تغطي العديد من جوانب الرفاهية.

مؤشر التنمية البشرية

يستند هذا المؤشر إلى منهج القدرات المستخدم في قياس الرفاهية والذي طورته دراسة Amartya Sen (1985). ويقصد بالقدرات الصفات التي يتسم بها الفرد وحالته الحياتية التي تحدد الأنشطة والخبرات الداخلية التي يمكنه اختيارها. ويعزو هذا المنهج قيمة مباشرة للحرية التي تعني من الناحية العملية الأمور التي يمكن للفرد القيام بها. وطورت دراسة Martha Nussbaum (2011) الفكرة الواردة في دراسة Sen من خلال عرض قائمة فعلية بأهم القدرات — بما في

الرسم التوضيحي: SALLY DENG;ISTOCK/TAMARA LUIZA

نظرا لاعتماد إجمالي الناتج المحلي على بيانات المعاملات السوقية، فإنه يغفل عن بعض الأمور التي تهم الفرد ولا نجدها في الأسواق.

ذلك دورة الحياة، والصحة، والتحرر من العنف والقيود، والخيال والفكر، والمشاعر، وحرية تقرير الفرد لمساره في الحياة، وسلامة العلاقات الاجتماعية، والعالم الطبيعي، والترفيه، والمشاركة السياسية، وحقوق الملكية.

ويقوم مؤشر التنمية البشرية على دمج عدد من جوانب الرفاهية ضمن مؤشر سنوي واحد لقياس أداء بلد ما. وحذرت دراسة Sen من دمج مقاييس القدرات المختلفة. ولكن عندما يتطلب صنع السياسات إجراء بعض المفاضلات، يتعين وجود مؤشر لتحديد مدى أفضلية سياسة ما على السياسات البديلة. كذلك فإن وجود رقم واحد يجعل من الصعب على مسؤولي الحكومة اختيار الإحصاءات التي قد تظهر الأوضاع في أفضل صورة ممكنة. ويتطلب تصميم المؤشر قياس الوزن الترجيحي للقدرات بالنسبة لبعضها البعض.

وبالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، تُستمد الأوزان الترجيحية للسلع والخدمات من أسعارها. ولكن نظرا لاعتماد إجمالي الناتج المحلي على بيانات المعاملات السوقية، فإنه يغفل عن بعض الأمور التي تهم الفرد ولا نجدها في الأسواق — كأوقات الفراغ، والعلاقات بالأسرة والأصدقاء، والخبرات الوجدانية مثل القلق وإدراك الغاية. وبالرغم من أن الأسعار قد تعكس أهمية مختلف السلع والخدمات السوقية بالنسبة لرفاهية الفرد أو الأسرة، فإنها لا تراعي حقيقة أن الدولار الذي تنفقه الأسر الفقيرة قد يكون له تأثير إيجابي أكبر على الرفاهية الوطنية مقارنة بالدولار الذي تنفقه الأسر من أصحاب المليارات.

بناء مؤشر التنمية البشرية

يصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية على موقعه الإلكتروني بأنه «تم استحداثه للتأكيد على أن المعيار النهائي لتقييم التنمية في بلد ما يكمن في الأفراد وقدراتهم، وليس في النمو الاقتصادي فحسب». وعقب هذه الكلمات البلاغية، يتناول الوصف التفاصيل الفنية: «مؤشر التنمية البشرية هو عبارة عن مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في أهم جوانب التنمية البشرية: عيش حياة مديدة وصحية، واكتساب المعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وهو يساوي الوسط الهندسي للمؤشرات المستعدلة لكل من الجوانب الثلاثة المذكورة».

وتوضح التفاصيل الفنية كيف ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا الهدف النبيل على أرض الواقع: ما هي جوانب الرفاهية (أو القدرات) التي يرصدها مؤشر التنمية البشرية، وما هي الجوانب التي يستبعدها، وما هي الأهمية النسبية للجوانب التي يرصدها بالفعل. فحسب الوسط الهندسي المستخدم لقياس مؤشر التنمية البشرية على سبيل المثال، يساوي التغير بالنسبة المئوية في مؤشر التنمية البشرية المتوسط المرجح بالتساوي للتغيرات بالنسبة المئوية في مكوناته.

ويعد مؤشر التنمية البشرية بالطبع هو أفضل تطبيق عملي معروف لمنهج القدرات الذي تتناوله دراسة Sen. فهو عبارة عن رقم واحد بسيط يعكس بإيجاز حالة البلد المعني في نقطة زمنية معينة، كما يسهل حسابه وتفسيره.

الحد من العشوائية في بناء المؤشر

بالرغم من أن مؤشر التنمية البشرية يرصد عددا أكبر من جوانب الرفاهية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، فإنه يتسم بالعشوائية في اختيار هذه الجوانب وكيفية تحديد أوزانها الترجيحية. والهدف من تعزيز مؤشر الرفاهية هو إدراج عدد أكبر من جوانب الرفاهية بدلا من الاقتصار على الجوانب الثلاثة المذكورة وتحديد أوزانها الترجيحية بناء على قيمتها بالنسبة لسكان البلد المعني.

ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء تركيز مؤشر التنمية البشرية على طول العمر والتعليم والدخل في أن هذا المؤشر تم استحداثه عام ١٩٩٠ عندما كانت جوانب الرفاهية المهمة تلك من بين المتغيرات القليلة التي يشيع قياسها عبر البلدان على نحو يتيح مقارنتها بدرجة معقولة. وبالمثل، ساهم نقص البيانات في تضييق نطاق تغطية مبادرات «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» الأخرى — مثل مؤشر التقدم الحقيقي، ومؤشر الحياة الأفضل الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن نقص البيانات في الوقت الحالي ينبغي ألا يؤثر على رؤيتنا للسمات التي تحدد جودة المؤشرات.

وقد تغلبت بعض مبادرات «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» على نقص البيانات من خلال استخدام المسوح التي يمكن إجراؤها بصورة آنية في مختلف أنحاء العالم بتكلفة زهيدة نسبيا. وتكتسب البيانات الآنية أهمية بالغة في سياق صنع السياسات. فعلى سبيل المثال، لا نزال نجهل أداء مؤشر التنمية البشرية خلال الجائحة نظرا لأن آخر البيانات المتاحة حتى وقت كتابة هذا المقال تعود إلى عام ٢٠١٩.

وقد اقترح بعض الباحثين استخدام مسوح مكونة من سؤال واحد لحساب مقاييس السعادة أو الرضا عن الحياة. غير أن البحوث، بما في ذلك بعض البحوث التي أجريناها بالتعاون مع أليكس رييس–جونز من جامعة بنسلفانيا، تشير إلى أن الإجابات عن أسئلة هذه المسوح لا ترصد جميع اهتمامات الفرد التي تحدد اختياراته. وللتغلب جزئيا على هذا القصور، تتضمن المسوح التي يستند إليها عدد من مبادرات «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» الأخرى، بما في ذلك المبادرات التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة

المتحدة، أسئلة إضافية لقياس جوانب الرفاهية الأخرى بخلاف السعادة أو الرضا عن الحياة. غير أن احتواء المسوح على أكثر من سؤال يثير مجددا مسألة كيفية تحديد الأوزان الترجيحية لمختلف جوانب الرفاهية بالنسبة لبعضها البعض.

ويشير بحثنا بوضوح إلى أهمية إدراج مكونات عديدة في مؤشر الرفاهية الوطني وتحديد أوزانها الترجيحية بدقة. وتمثل هذه القضايا محور جهودنا نحو بناء مؤشر رفاهية سليم من الناحية النظرية. ونوصي بتحديد الأوزان الترجيحية بناء على المنافع الحدية النسبية — التي تُعرف عادة بأنها زيادة الشعور بالرضا المتحققة للفرد مع كل وحدة إضافية من سلعة أو خدمة ما، أو مع كل وحدة إضافية من أحد جوانب الرفاهية في هذه الحالة. ونقترح تقدير المنفعة الحدية بناء على التفضيلات المعلنة للمجيبين في المسوح المصممة خصيصا لهذا الغرض والتي يرد وصفها لاحقا.

ويمكن إلقاء الضوء على منهجنا الذي لا يزال قيد التصميم من واقع بعض النتائج السابقة. ففي دراسة Benjamin, Heffetz, Kimball, and Szembrot (2014)، أجرينا مسحا تضمن أسئلة عن ١٣٦ جانبا من جوانب الرفاهية — وكان الهدف من هذه القائمة هو إعطاء صورة شاملة عن جميع جوانب الرفاهية المقترحة. (غير أن أي مؤشر فعلي ينبغي أن يتضمن عددا أقل من جوانب الرفاهية، مع تجنب مشكلة التداخل بين المفاهيم أو استبعاد تأثيرها). ويعرض الجدول تقديرات الأوزان الترجيحية بناء على خيارات السياسات — التي تُوصف بأنها «المسائل المتعلقة بالسياسات الوطنية التي يصوت عليها جميع أفراد الشعب». وكان على المجيبين الاختيار من بين سياستين افتراضيتين في كل سؤال، وانطوت الأسئلة على مفاضلات بين مختلف جوانب الرفاهية. وحددت دراستنا الإحصائية أوزانا ترجيحية لمختلف جوانب الرفاهية بناء على اختيارات المجيبين، بحيث تكون لجوانب الرفاهية الأكثر تأثيرا على تفضيلات المجيبين أوزان ترجيحية أعلى. ولضيق الحيز المتاح، يعرض الجدول نتائج ١٨ جانبا فقط من ١٣٦ جانبا من جوانب الرفاهية، وبيانها كالتالي: الجوانب الثلاثة ذات الأوزان الترجيحية الأعلى على الإطلاق، وجوانب مهمة أخرى من بين أهم عشرة جوانب، وجميع الجوانب التي يبدو ارتباطها وثيقا بمكونات مؤشر التنمية البشرية، وبعض الجوانب الأخرى التي تجمع بياناتها بكثرة، وجانب واحد متعلق بالبيئة الطبيعية. وتم استعدال الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة — التحرر من الفساد والظلم وسوء استغلال السلطة — ليساوي ١.

ويمكننا التعليق باستفاضة على هذا الجدول، ولكننا نحصر نقاشنا في النقاط الثلاث التالية.

- العديد من الجوانب الأكثر أهمية ينطبق عليها بوضوح مفهوم القدرات كما ورد في دراسة Sen، بما في ذلك الجانب الأول على رأس القائمة الذي يساعد في تحقيق الرفاهية ولكن لا يضمنه.
- العديد من مقاييس الرفاهية الوطنية، بما في ذلك مؤشر التنمية البشرية، يغفل عددا من جوانب الرفاهية المهمة — التي تبلغ أوزانها الترجيحية ٧٥٪ على الأقل من الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة.
- العديد من جوانب الرفاهية التي لاقت اهتماما كبيرا تُعطى أوزانا ترجيحية أقل كثيرا مقارنة بالجوانب التي تأتي على رأس القائمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن «عدم الشعور بالقلق» — وهو أحد أربعة جوانب يقوم مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة بجمع بيانات عنها باستخدام عينات كبيرة من الأفراد — يُعطى وزنا ترجيحيا أقل من ربع الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة. وبالنسبة للجوانب المرتبطة بمؤشر التنمية البشرية، يتم إعطاء «صحة المواطنين» و«الأمان المالي للمواطنين» حوالي ثلاثة أرباع الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة، بينما لا تتجاوز الأوزان الترجيحية لجوانب أخرى — المعرفة والمهارات وتوافر المعلومات، وفهم العالم المحيط، وطول العمر، ومتوسط الدخل — ٥٤٪ من الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة.

قياس الرفاهية

يستند مؤشر الرفاهية الشخصية إلى مجموعة من الجوانب التي تحقق الرفاهية للفرد، ويعزى لكل منها وزن ترجيحي بناء على المسوح التي تحدد قيم البشر وأولوياتهم.

جوانب الرفاهية	الوزن الترجيحي
التحرر من الفساد والظلم وسوء استغلال السلطة في بلدك (تم استعدال الوزن الترجيحي ليساوي ١)	١,٠٠
توافر العديد من الخيارات والإمكانات في حياة الفرد وحرية الاختيار فيما بينها	٠,٩٠
المواطنون صالحون وعلى خلق ويعيشون حياتهم وفق قيمهم الشخصية	٠,٩٠
شعور الفرد بقدرته على إحداث فارق في حياة الآخرين والمساهمة في رفاهيتهم وجعل العالم مكانا أفضل	٠,٨٢
عدم تعرض الفرد للكذب أو الخداع أو الخيانة	٠,٧٧
المجتمع يساعد الفقراء وغيرهم ممن يتعرضون للمعاناة	٠,٧٧
صحة الفرد	٠,٧٤
حرية التعبير وقدرة الفرد على المشاركة في العملية السياسية والحياة المجتمعية	٠,٧٤
الأمان المالي للفرد	٠,٧٢
مدى شعور الفرد بقيمة مختلف الأدوار التي يؤديها في الحياة	٠,٦٢
مدى شعور الفرد بالسعادة	٠,٥٩
حالة الحيوانات والطبيعة والبيئة في العالم	٠,٥٦
معرفة الفرد ومهاراته وقدرته على الوصول إلى المعلومات	٠,٥٤
فرصة الفرد في عيش حياة مديدة	٠,٤٩
مدى رضا الفرد عن حياته	٠,٤٦
متوسط دخل الفرد في بلدك	٠,٤٤
شعور الفرد بقدرته على فهم العالم والأحداث المحيطة به	٠,٣٨
عدم الشعور بالقلق	٠,٢٣

المصدر: دراسة Benjamin, Heffetz, Kimball, and Szembrot (2014).
ملحوظة: تُستمد الأوزان الترجيحية من مسوح للتفضيلات المعلنة للمجيبين تغطي ١٣١ جانبا من جوانب السياسة العامة. وتم استعدال الوزن الترجيحي للجانب الأول على رأس القائمة ليساوي ١.

على صناع السياسات والعاملين في مجال التنمية تحري الدقة في اختيار المقاييس التي تخضع لمراقبتهم.

استخدام التفضيلات المعلنة

حسب المنهج المستخدم، تستند مؤشرات الرفاهية الشخصية — التي يتم تجميعها لوضع مؤشر الرفاهية الوطني — إلى مسوح مكونة من نوعين من الأسئلة حول مختلف جوانب الرفاهية، وهي أسئلة التقييم وأسئلة المفاضلات. وفي أسئلة التقييم، يقيم المجيب مستوى أحد جوانب الرفاهية على مدار العام الماضي وفق مقياس من صفر إلى ١٠٠. وتطلب أسئلة المفاضلات من المجيبين الاختيار من بين خيارين. وفي كل خيار من الخيارين اللذين تتم المفاضلة بينهما، يكون مستوى جانب أو أكثر من جوانب الرفاهية أعلى قليلا أو أقل قليلا عن مستواه في أسئلة التقييم. وفي الجدول التوضيحي أعلاه، تعد الاختيارات بين السياسات الوطنية أمثلة على أسئلة المفاضلات.

ونشير في دراسة Benjamin, Heffetz, Kimball, and Szembrot (2014) إلى إمكانية تصميم مؤشر الرفاهية الشخصية على غرار طريقة قياس الاستهلاك في الحسابات القومية المستخدمة في حساب إجمالي الناتج المحلي. فبينما تستند حسابات الاستهلاك إلى الكميات والأسعار، يمكن حساب مؤشر الرفاهية باستخدام مستويات جوانب الرفاهية كما حددها المجيبون في أسئلة التقييم بدلا من الكميات، واستخدام الأوزان الترجيحية المبينة في الجدول بدلا من الأسعار. وتمثل الأوزان الترجيحية — المستمدة من أسئلة المفاضلات التي تكشف عن اختيارات الفرد بين مختلف جوانب الرفاهية — قيم الفرد وأولوياته.

ونوضح في دراسة Benjamin, Cooper, Heffetz, and Kimball (2017) الخطوات التي لا يزال علينا القيام بها لتصميم مؤشر رفاهية وطنية شامل يتسق مع نظرية الرفاهية الحديثة في علوم الاقتصاد. وفيما يلي ثلاثة مجالات استطعنا تحقيق القدر الأكبر من التقدم فيها.

أولا، توجد فروق كبيرة بين الأفراد في كيفية استخدام مقاييس الرفاهية، مما يضفي طابعا ذاتيا على هذه المقاييس. لذلك صممنا ما نطلق عليه «أسئلة المعايرة» للتحقق من وجود فروق متكررة في استخدام الأفراد للمقاييس — فعلى سبيل المثال، بعض الأفراد يستخدمون المقياس بالكامل، من صفر إلى ١٠٠، بينما يستخدم البعض الآخر المقياس من ٥٠ إلى ١٠٠ فقط. ويمكننا استخدام التقييمات المستمدة من أسئلة المعايرة لاستبعاد تأثير بعض هذه الفروق — سواء من شخص لآخر أو من فترة لأخرى لنفس الشخص.

وثانيا، نفترض أن مفاضلات الأفراد بين مختلف جوانب الرفاهية قد تختلف على الأرجح حسب العوامل الديمغرافية — كالسن والتعليم — ومدى ثرائهم بوجه عام. ويمكننا بالتالي استخدام الميول المتكررة لحساب أوزان ترجيحية دقيقة بدرجة معقولة دون الحاجة إلى جمع كم ضخم من البيانات لتقدير الأوزان الترجيحية لكل فرد.

وثالثا، نقترح أن يأخذ المؤشر في اعتباره مختلف أوجه عدم المساواة — لا من حيث الدخل أو الثروة فحسب، بل الرفاهية الشخصية أيضا. فنحن لا نفترض أن مؤشرات الرفاهية الشخصية يمكن تجميعها ببساطة لوضع مؤشر وطني. لأن ذلك قد يعني ضمنا، على سبيل المثال، أن الرفاهية الوطنية ستكون عند نفس المستوى سواء كانت جميع مؤشرات الرفاهية الشخصية تساوي ٥٠ أو كان نصفها يساوي ١٠ والنصف الآخر يساوي ٩٠. وإذا ارتأينا من الأفضل كمجتمع إظهار الجانب الأقرب إلى المساواة، يعني ذلك نفور المجتمع إلى حد ما من عدم المساواة بين مستويات الرفاهية، مما يتطلب استخدام معامل النفور من عدم المساواة لتحويل مؤشرات الرفاهية الشخصية قبل تجميعها لحساب المؤشر الوطني.

ومن القواعد المهمة أن «ما يتم قياسه، تزداد أهميته». وفيما يتعلق بالرفاهية، يعني ذلك أن صناع السياسات والعاملين في مجال التنمية عليهم تحري الدقة في اختيار المقاييس التي يقومون بمراقبتها. ولكن من المهم أيضا تحديد الأوزان الترجيحية الملائمة لهذه المقاييس. لذلك يمكننا سن قاعدة جديدة مفادها أن «ما يُعرف وزنه، يعلو قدره». FD

دانييل بنجامين أستاذ بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. و**كريستن كوبر** أستاذ مساعد بكلية غوردون. و**أوري هيفيتز** أستاذ مساعد بالجامعة العبرية في القدس وجامعة كورنيل. و**مايلز كيمبول** أستاذ بجامعة كولورادو في بولدر.

المراجع:

Benjamin, Daniel J., Kristen B. Cooper, Ori Heffetz, and Miles S. Kimball. 2017. "Challenges in Constructing a Survey-Based Well-Being Index." *American Economic Review* 107 (5): 81–85.

Benjamin, Daniel J., Ori Heffetz, Miles S. Kimball, and Nichole Szembrot. 2014. "Beyond Happiness and Satisfaction: Toward Well-Being Indices Based on Stated Preference." *American Economic Review* 104 (9): 2698–735.

Fleurbaey, Marc, and Didier Blanchet. 2013. *Beyond GDP: Measuring Welfare and Assessing Sustainability*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Nussbaum, Martha. 2011. *Creating Capabilities: The Human Development Approach*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sen, Amartya. 1985. *Commodities and Capabilities*. Oxford, UK: Oxford University Press.